



اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
مكتب شمال أفريقيا



المملكة المغربية
وزارة التجارة الخارجية

منتدى التنمية في شمال أفريقيا

التجارة : من أجل النمو وتوفير فرص العمل

مراكش، المملكة المغربية، 19-20 شباط/فبراير 2007

إعلان مراكش

أولاً - ديباجة

نحن المشاركون في منتدى التنمية في شمال أفريقيا، المنعقد تحت شعار التجارة من أجل النمو وتوفير فرص العمل، الذي نظمه مكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا في مراكش، المغرب، في يومي 19 و20 شباط/فبراير 2007،

إذ نشيد باللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والحكومة المغربية، وشركائهما لتجهيتهم لنا هذه الفرصة لمناقشة المسائل الإنمائية الرئيسية في شمال أفريقيا،

وإذ نرحب بالمبادرات الرامية إلى تحقيق التقارب بين مختلف الجهات الفاعلة في القطاع الخاص، وبصفة خاصة إنشاء الاتحاد المغربي لأصحاب الأعمال مؤخراً،

وإذ نحيط علماً بمزيد من الاهتمام بالدراسات، والاستنتاجات، والتوصيات الواردة في الوثائق التي وضعتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تحت تصرفنا بمناسبة انعقاد هذا المنتدى،

وإذ نلاحظ أنه رغم انتعاش النمو الاقتصادي في المنطقة في العقد الماضي، والتقدم المشجع الذي أحرز فيما يتعلق بتوفير فرص العمل في العديد من بلدان المنطقة، لا تزال معدلات البطالة مرتفعة، وبصفة خاصة في أوساط الشباب، ولا سيما الخريجين والنساء، بحيث أصبحت مشكلة البطالة إحدى التحديات الإنمائية الكبيرة في بلدان منطقة شمال أفريقيا،

وإذ ندرك أن التكامل الإقليمي هو ضرورة إذا ما أرادت بلدان شمال أفريقيا تحقيق أهدافها الإنمائية، وبصفة خاصة الحد من معدلات البطالة، وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وتعزيز مكانتها في التوازنات الإقليمية لتصبح شريكاً فعالاً في الاقتصاد العالمي،

وإذ نفتتح بأنه في إطار العولمة المتزايدة للاقتصادات، تصبح التجارة محركاً لا جدال فيه للتنمية الاقتصادية، وأنه حينما تكون السياسات الداعمة مناسبة، يمكن للتجارة أن تسهم في تعجيل النمو الاقتصادي، ومعالجة مشكلة البطالة، بالإضافة إلى تيسير عملية التكامل الإقليمي،

وإذ نثق بأن شمال أفريقيا تزخر بإمكانات هائلة لاستغلال الفرص التي تهيئها التجارة العالمية، نظراً إلى موقعها الجغرافي، ومستوى التنمية فيها،

وإذ ندرك أن التجارة داخل الإقليم وفيما بين بلدان شمال أفريقيا لها إمكانات هائلة لا تزال غير مستغلة، ويمكن أن تكون هذه التجارة، إذا ما استندت إلى قطاع خاص حيوي، عنصراً أساسياً من عناصر التكامل على الصعيدين الإقليمي والعالمي بالنسبة لبلدان شمال أفريقيا،

وإذ نلاحظ مع القلق أنه رغم الأواصر الثقافية والتاريخية التي تربط بين بلدان شمال أفريقيا، ورغم الاتفاقات التجارية والمبادرات الرامية إلى تحقيق التكامل الإقليمي، لا تزال شمال أفريقيا هي الكتلة الإقليمية الأقل تكاملاً مقارنة بالمناطق الأخرى في العالم، إذ لا تمثل معدلات التبادل التجاري فيما بين بلدانها سوى نسبة ضئيلة من الحجم الكلي لتجارة كل بلد،

وإذ نؤكد أنه من الضروري لشمال أفريقيا أن تتخذ في السنوات القادمة وعلى نحو متسق تدابير سريعة، وتدرجية، وواقعية لتنفيذ التزاماتها، وتحقيق أهدافها حتى يصبح تطلعها إلى التكامل الإقليمي واقعاً معاشاً،

نعتد "إعلان مراكش" الذي يمثل إطاراً للعمل الرامي إلى تهيئة بيئة ملائمة لزيادة حجم التجارة فيما بين بلدان شمال أفريقيا، وإدماج المنطقة في الاقتصاد العالمي. والهدف النهائي لإعلان مراكش هو تلبية متطلبات تعجيل النمو، وتوفير فرص العمل على النحو الكافي الذي يحقق الخير لشعوب شمال أفريقيا.

ولمعالجة التحديات التي تعوق ترويج التجارة والتكامل الإقليمي، ومن ثم، توفير المزيد من فرص العمل في شمال أفريقيا، نُوصي بما يلي :

ثانياً - توصيات عامة

1. تشجيع المشاركة الفعالة لجميع الجهات المعنية في تحديد وتنفيذ إستراتيجيات وسياسات التكامل التجاري، وبصفة خاصة مشاركة القطاع الخاص، والقطاع المالي، والمنظمات غير الحكومية، والشباب والنساء من أصحاب الأعمال الحرة، وذوي الكفاءات من شمال أفريقيا المقيمين في الخارج؛
2. تعميم مراعاة المنظور الجنساني في سياسات واستراتيجيات ترويج التجارة، وإشراك سيدات الأعمال في أجهزة اتخاذ القرارات؛
3. اعتماد نهج متسق لإقامة شراكة بين القطاعين العام والخاص؛
4. الاشتراك في تحديد القطاعات الاقتصادية السريعة النمو، وتشجيع التعاون والتكامل الإقليميين في شمال أفريقيا، بما في ذلك تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مع تيسير بروز مجموعات عبر وطنية شمال أفريقية والتركيز بصفة خاصة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

5. مضاعفة الجهود من أجل التنسيق على صعيد المنطقة للإصلاحات الاقتصادية والمالية والمؤسسية والقانونية الضرورية لتهيئة بيئة ملائمة للتجارة والعمالة المنتجة، وإدماج الاقتصاد غير النظامي في مسار الاقتصاد؛
6. تكثيف الجهود ومضاعفتها من أجل التنسيق والحوار فيما بين بلدان شمال أفريقيا بهدف تعزيز موقفها في المفاوضات المتعددة الأطراف؛
7. زيادة فرص تقاسم المعلومات والخبرات في شمال أفريقيا، وتوفير إمكانية الحصول على البيانات والإحصاءات بشكل أفضل؛
8. تعبئة وسائل الإعلام بشأن الأهمية الاستراتيجية للتكامل الإقليمي والتجارة فيما بين بلدان المنطقة لتوفير فرص العمل، وتحقيق التنمية المستدامة في بلدان المنطقة؛
9. اعتماد إجراءات خاصة لتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبصفة خاصة تشجيع الشباب أصحاب الأعمال الحرة وسيدات الأعمال؛
10. تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ومع بقية المناطق في العالم، وبصفة خاصة مع بقية مناطق القارة الأفريقية؛
11. تشجيع الإدارة الرشيدة والتكامل الفعال على صعيد المؤسسات، ولا سيما المؤسسات المالية المشاركة في ترويج التجارة الدولية، وبصفة خاصة التجارة فيما بين بلدان المنطقة؛
12. الاستخدام المنتظم بقدر أكبر لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تعجيل وتعزيز مشاركة بلدان المنطقة في الاقتصاد القائم على المعرفة؛
13. تحسين مستوى تدريب الموارد البشرية في المنطقة، وتعزيز الخبرات في شمال أفريقيا، وبصفة خاصة على صعيد الجامعات، ومراكز البحث عن طريق الربط الشبكي؛
14. تكثيف البحوث والدراسات عن كل أبعاد التكامل الإقليمي والتجاري؛
15. تعبئة الموارد التقنية والمالية التي تقدمها البلدان والهيئات المانحة، والشركاء في التنمية من أجل تنفيذ الإجراءات المنبثقة عن إطار العمل المذكور.

ثالثاً – الإجراءات المحددة

(أ) إجراءات خاصة بالدول الأعضاء : الحكومات، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني

1. تحديد قطاعات يمكن أن تنفذ فيها مشاريع شمال أفريقية مهيكلية في أقرب الآجال؛

2. دعم وتعزيز (على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي) مرصد التكامل الإقليمي الذي أنشأه مكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا، وربطه شبكياً بالمرصد القائمة على صعيد البلدان؛

3. وضع عملية مواعمة للنظم المالية، وتخفيف الإجراءات التجارية؛

4. تنظيم دورات تدريب على مبادئ إدارة المصارف في إطار مبادئ اتفاق بازل الثاني؛

5. وضع برامج تعاون بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة، ووضع آليات التمويل الملائمة لتلبية احتياجاتها التمويلية؛

6. إقامة جامعات شمال أفريقية؛

7. اتخاذ التدابير اللازمة على الصعيد الإقليمي لتشجيع تنمية قطاع الخدمات؛

8. إقامة شراكة فعالة بين بلدان المهاجرين الأصلية في شمال أفريقيا وبلدان الاستقبال لتحديد أكثر السبل ملائمة لتحويل إمكانات الموارد البشرية، والإمكانات الاجتماعية، والمالية لذوي الكفاءات من شمال أفريقيا المقيمين في الخارج إلى رأس مال منتج في مجالات الاستثمار، والتجارة، والعمالة؛

9. دعم إنشاء وتشغيل محفل إلكتروني إقليمي للتجارة والمشاركة في أنشطته.

(ب) إجراءات خاصة باللجنة الاقتصادية لأفريقيا

10. تكثيف الإجراءات المشتركة بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والجماعات الاقتصادية الإقليمية، وبصفة خاصة اتحاد المغرب العربي، وتجمع دول الساحل والصحراء (س.ص.)؛

11. الشروع في إعداد دراسات عن رصد وتقييم آثار التجارة داخل منطقة شمال أفريقيا، وبصفة خاصة على العمالة، وتعزيز مباشرة الأعمال الحرة؛

12. إعداد دراسة عن إنشاء منطقة تجارة حرة في شمال أفريقيا؛

13. وضع برنامج للتعاون مع الجهات الفاعلة الإقليمية في القطاع الخاص من أجل ترويج التجارة فيما بين بلدان المنطقة، وبصفة خاصة مع الاتحاد المغربي لأصحاب الأعمال؛

14. إعداد دراسة لتحديد الحلول والإجراءات الابتكارية لتمكين الهياكل الأساسية من أداء دورها الكامل في تعجيل تحقيق التكامل الإقليمي؛

15. تعزيز الدعم التقني المقدم لبلدان شمال أفريقيا في مجال المفاوضات التجارية الدولية، وإعداد التقارير بصورة منتظمة عن أثر هذه المفاوضات؛
 16. الشروع في إعداد مجموعة من الدراسات عن النظم المالية في بلدان شمال أفريقيا لتقييم الوضع الراهن، وتحديد الإجراءات التي ينبغي الاضطلاع بها على نحو منسق؛
 17. وضع آلية تنسيق وحوار بين جميع أصحاب المصلحة في شمال أفريقيا (الحكومات، والقطاعات الخاصة، والقطاعات المالية والمنظمات غير الحكومية، والشباب والسيدان من أصحاب الأعمال الحرة، وذوي الكفاءات من شمال أفريقيا المقيمين في الخارج) تساعد على التقييم والرصد بصورة منتظمة للتقدم الذي تحرزه الدول الأعضاء في مجالي التجارة والتكامل الإقليمي؛
 18. إنشاء جماعة ممارسة للشباب والسيدان من أصحاب الأعمال الحرة، والقطاع المالي؛
 19. إنشاء محفل إلكتروني للتجارة؛
 20. دعم وتوعية الجهات الفاعلة الاقتصادية بشأن الإمكانيات التي تهيئها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال التجارة؛
 21. العمل بالتعاون مع اتحاد المغرب العربي لدعم الجهود الرامية إلى مواءمة الاستراتيجيات الوطنية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتنمية التجارة الإلكترونية على غرار ما تم إنجازه في المناطق دون الإقليمية الأفريقية الأخرى.
- سيقدم هذا الإعلان للجنة الخبراء الحكومية الدولية لمكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا للموافقة عليه، ومن ثم إحالته إلى مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين للجنة الاقتصادية لأفريقيا الذي سينعقد في الفترة من 29 آذار/مارس إلى 4 نيسان/أبريل 2007 في أديس أبابا، إثيوبيا.

حرر في مراكش في 20 شباط/فبراير 2007